

تطبيق الاتفاقية الدولية للتجارة بالأحياء البرية المهددة بالانقراض - سايتس (CITES) في الإمارات العربية المتحدة

بريبتال سورائي^١، خلفان ا. سويدي^٢، عبد الناصر الشامسي^٢

^١ الهيئة العلمية لساييس، هيئة البيئة - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، psoorae@ead.ae

^٢ الهيئة الإدارية لساييس - FEA، ص.ب. ٤٥٥٥٢، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

تغطي الاتفاقية الدولية للتجارة بالحيوان والنبات المهددين بالانقراض - سايتس، الاتجار العالمي بالأصناف المدرجة في ثلاث ملاحق ١، ٢، و ٣ والتي تضم حالياً قرابة ٥,٠٠٠ صنفاً من الحيوان و ٢٨,٠٠٠ صنفاً من النباتات. انضمت الإمارات العربية المتحدة (١.م.ع.) إلى اتفاقية سايتس في عام ١٩٩٠. وهناك سلطتين إداريتين هما: (١) الهيئة الاتحادية للبيئة لإمارة أبو ظبي (www.feaapp.fea.gov.ae)، ووزارة البيئة والمياه للإمارات الشمالية (www.uae.gov.ae/uaeagricent). ووفق بند ٣، ١٠ للاتفاقية فإن هناك هيئة علمية مستقلة محددة تمثلها هيئة البيئة - أبو ظبي (www.ead.ae).

اتفاقية سايتس والتشريعات الوطنية

في الوقت الراهن يطبق ١٦٩ طرفاً (دولاً) اتفاقية سايتس بشكل طوعي، والتي لا تقع ضمن القوانين الوطنية - ولكنها تنظم الاتجار بالحياة البرية عبر الحدود الدولية. صاغت ا.م.ع. ويهدف التطبيق القانوني للاتفاقية على المستوى الوطني، القانون الاتحادي (١١) لعام ٢٠٠٢ بغرض: "تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض". يمكن الإطلاع على نص القانون من موقع الويب لهيئة البيئة - أبو ظبي www.ead.ae، كما تم إعداد ترجمة عربية للأصناف المدرجة بملاحق الاتفاقية وصدرت في الجريدة الرسمية بهدف توفير قائمة الأصناف التي ينطبق عليها القانون الاتحادي (١١) لعام ٢٠٠٢. تعاقب أية انتهاكات للقانون بالغرامة و/أو السجن. وقد أدى إصدار هذا القانون الاتحادي إلى تأهيل ا.م.ع. إلى مرتبة-١ في مشروع سايتس للتشريع الوطني لتطبيق اتفاقية سايتس على المستوى الاتحادي في ا.م.ع.

رفع الوعي باتفاقية سايتس

تقيم الهيئتين العلمية والإدارية لساييس عدة ورش عمل ضمن ا.م.ع. بهدف تحسين قدرات الموظفين العاملين في مراقبة وتطبيق الاتجار بالحياة البرية. واتخذت هذه النشاطات شكل ورش عمل ودورات تدريبية موجهة لموظفي هيئتي سايتس الإدارية والعلمية، والجمارك، والبلديات. وقد تم رفع درجة الوعي بساييس من خلال إنتاج كراسة الحياة البرية والتي تعدد الأصناف التي يتاجر بها في الإمارات من قوائم سايتس وغيرها (الشكل ١) وقد وزعت هذه الكراسة بشكل واسع على المستوى المحلي وفي دول مجلس التعاون الخليجي.

تطبيق وفرض اتفاقية سايتس

إن الدور الرئيسي للهيئات الإدارية هو إصدار تراخيص سايتس لمطالبيها وفرض القانون الوطني لضمان أن الأصناف والمنتجات والمستخرجات الواردة في قوائم سايتس لن تباع أو تحاز بشكل غير شرعي وبدون وثائق سايتس المناسبة وغيرها مما يتعلق بالأمر. يتم اتخاذ نشاطات الفرض من خلال تفتيش دوري للمؤسسات التجارية المختلفة كمحلات بيع الحيوانات الأليفة بحثاً عن أصناف الحيوانات البرية، ومحلات السلع الفاخرة، ومحلات الهدايا بحثاً عن مواد كالعاج، وجلود وبراء الحيوانات، ومحلات السوبر ماركت بحثاً عن مواد كالكافيار. كما يتواجد موظفو الجمارك وهيئة البيئة في نقاط الدخول إلى الإمارات - برا وبحرا وجوا - لاكتشاف أي شحنات غير قانونية أو مشبوهة قادمة للبلاد. وقد أثمرت هذه النشاطات ضبط مواد كالصقور والسلاحف والمنتجات العاجية، وفراء الأصناف المهددة، والكافيار.

مبادرة الحكومة الإلكترونية

بهدف جعل طلب التراخيص أكثر سهولة للجمهور، باشرت الهيئتين الإدارية والعلمية بإنجاز نظام كوميبيوتر ابتداءً بتنفيذ نظام إلكتروني لميكنة إجراءات طلب تراخيص سايتس بشكل يكفل تخزين كل البيانات في قاعدة معلومات يمكن الوصول إليها إلكترونياً. وبفضل هذا الإجراء أمكن وصل الهيئتين الإدارية والعلمية والموظفين في نقاط العبور الرئيسية للإمارات. والخطوة التالية الآن هي في تطوير النظام بشكل يرفع من كفاءة استخدامه وتوفير الوقت الذي يهدر بتقديم الطلبات بزيارة مكاتب هيئة إدارة سايتس شخصياً، والاستعاضة عن ذلك بعد تخزين جميع الوثائق في زيارة واحدة ثم تقديم الطلبات عبر الشبكة بعد ذلك.

جوازات سفر الصقور

تتمتع الإمارات العربية المتحدة بتراث ثقافي قوي مرتبط بالصيد بالصقور، ويكثر أن يسافر الصقارون الإماراتيون ضمن المنطقة لممارسة الصيد. لتسهيل التنقل المتكرر للصقور عبر الحدود دون الحاجة لطلب تراخيص سايتس لكل رحلة، قدمت الإمارات برنامج تسجيل وجوازات سفر الصقور (الشكل ٢). تسمح جوازات سفر الصقور بالتنقل المتكرر للصقور، وتصدر للصقارين بعد تقديم الوثائق اللازمة. يصدر الجواز الصالح لثلاث سنوات بعد تسجيل الصقور. أما في حالة الدول التي لا تعتمد هذه الجوازات فإنه يلزم الحصول على ترخيص سايتس المعتاد.

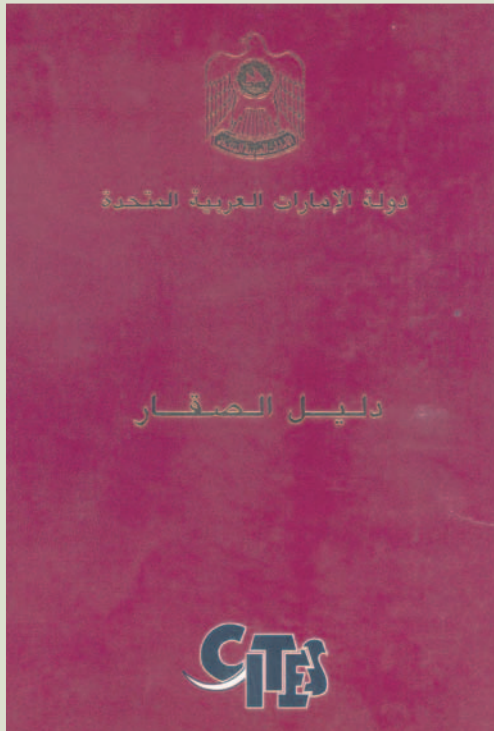
قضايا رعاية الحياة الحيوانية

الإمارات العربية المتحدة هي عضو رسمي في المنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، ووفق توصية من المنظمة، تقوم وزارة البيئة والمياه حالياً بإعداد مسودة قانون وطني يتعلق برعاية الحيوانات وانتقالها. لدى إتمام صياغته، سيغطي هذا القانون الأمور الهامة لرعاية الحيوانات الحية من الأصناف المدرجة بقوائم سايتس وغيرها ضمن حدود ا.م.ع.

ملاحظة من المحررين: يتوفر نص القانون الاتحادي (١١) لعام ٢٠٠٢ بغرض تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض" بشكل ملف PDF يمكن تنزيله من موقع www.wmenews.com.



الشكل ١: غلاف دليل تعريف الأصناف لموظفي الجمارك والصادر عن هيئة سايتس. ©P. Soorae



الشكل ٢: جواز سفر الصقور المستخدم في الإمارات العربية المتحدة ©P. Soorae